النشـــرة

نشرة بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الجمهورية اليمنية

العدد رقم : ١ | ٢٠١٠

انتقال بعثة الاتحاد الأوروبي إلى مقرها الجديد

انتقلت بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الجمهورية اليمنية إلى مقرها الجديد الكائن في منطقة حدة جوار السفارة الفرنسية. ويعكس التوسع في المقر الخاصة بالبعثة وزيادة عدد الموظفين فيها التطور الذي تشهده العلاقات بين اليمني والاتحاد الأوروبي. كما يؤكد هذه التوسع التزام الاتحاد الأوروبي لتعزيز تواصله مع الحكومة والشعب اليمني على جميع الأصعدة.

وبدخول معاهدة لشبونة إلى حيز التنفيذ في ١ ديسمبر ٢٠٠٩، فقد تم رفع مستوى تمثيل الإتحاد الأوروبي في اليمن إلى مستوى بعثة كاملة. حيث سلم السفير ميكيليه سيرفونه دورسو أوراق اعتماده لفخامة رئيس الجمهورية اليمنية علي عبدا لله صالح كأول سفير مقيم للاتحاد الأوربي لدى اليمن في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٩. كما سيسهم الحضور الدبلوماسي الكبير للبعثة في تعزيز قدرات البعثة في تمثيل الاتحاد الأوروبي في اليمن بشكل عام. وستتم إدارة برامج التعاون الممولة من قبل المفوضية الأوروبية مباشرة من قبل البعثة في صنعاء، حيث سيسمح ذلك بإقامة حوار أفضل وأوثق مع الجهات المعنية المختلفة في اليمن. حيث انه وحتى وقت قريب كان يتم إدارة هذه البرامج من العاصمة الأردنية عمان.

الافتتاحية

لقد تركز التواصل الدولي مع اليمن عبر مجموعة أصدقاء اليمن خلال الفترة القليلة الماضية. حيث أفضت أحداث ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩ إلى اهتمام متزايد باليمن والتي توجت باجتماع لندن في ٢٧ يناير ٢٠١٠. حيث ابرز الاجتماع أهمية إتباع منهج شامل للعمل مع اليمن، مع التأكيد في نفس الوقت على انه لا يمكن التعامل مع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بشكل منفصل. إذ تتطلب هذه القضايا منهج شامل واستراتيجي من قبل الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي للتعامل مع هذه المسائل المترابطة ومواجهة التحديات التنموية والأمنية . حيث لا يمكن تحقيق الأمن من دون التنمية ولا يمكن إحداث تنمية من دون توفر الأمن. كما ينبغي للاعبين الإقليميين الرئيسين أن يتولوا دفة القيادة في الدفع بهذه الجهود المشتركة في العمل مع اليمن. ولقد وفر اجتماع لندن فرصة ثمينة لإشراك جيران اليمن والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى في حوار دولي جدي حول اليمن ومعها.

ويبقى الاتحاد الأوربي ملتزماً بإتباع ذلك لمنهج الشامل كما أكد عليه مجلس الشؤون الخارجية للإتحاد الأوروبي في ٢٥ يناير والممثلة العليا ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية البارونة كاثرين أشتن في البرلمان الأوروبي في ١٩ يناير. ويمثل الحوار الوطني اليمني الشامل والذي لا يستثني أحد جوهر هذا المنهج الذي ينادي به الاتحاد الأوربي.

ومواصلة لاجتماع لندن، استضافت دول مجلس التعاون العربي اجتماع أخر حول اليمن في ٢٨ فبراير لمناقشة سبل رفع فعالية المساعدات والتعاون بين المانحين وتقديم المعونات إلى اليمن. حيث أسس اجتماع الرياض لمزيد من الحوار والشراكة بين المانحين الخليجين والدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع وحول اليمن.

وقد انبثقت عن اجتماع لندن مجموعة أصدقاء اليمن ومجموعتي عمل حول الاقتصاد والحكم الرشيد والعدالة وسيادة القانون والتي ترئسهما (الإمارات وألمانيا) و (هولندا والأردن) على التوالي. ويأتي تأسيس هاتين المجموعتين لغرض اقتراح توصيات لمجموعة أصدقاء اليمن والتي ستفضي لعقد اجتماع وزاري بعد ذلك. وقد عقدت مجموعتي العمل اجتماعات في أبو ظبي ولاهاي وبرلين. وتقوم هاتان المجموعتان بوضع توصيات من خلال التشاور الوثيق مع الحكومة اليمنية. ومن ابرز التحديات التي تواجه مجموعة أصدقاء اليمن هي الاحتفاظ بالزخم الذي ولده اجتماع اليمن وضمان الدعم الدولي لمجموعة من القرارات المتصلة بالسياسات الخاصة بالحكومة اليمنية والتي تتراوح بين الإصلاحات الاقتصادية والنقدية إلى التحديات الخاصة بسيادة القانون والحوار الوطني.

ويقر الاتحاد الأوروبي بملكية ومسؤولية اليمن لإصلاحاتها ويقف بجانبها لمواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية. وفي الأخير، يتوجب على هذه العملية إحداث فرق في حياة اليمنيين.

ميكيليه سيرفونه دورسو
رئيس البعثة

في هذا العدد

2. اخبار اليمن والاتحاد الأوروبي
3. اخبار البعثة
4. الاتحاد الأوروبي وحقوق الانسان
5. لمحة عن التعاون بين الاتحاد الأوروبي واليمن
6. اتفاقية لشبونة

بعثة الاتحاد الأوربي لدى الجمهورية اليمنية،
شارع حدة - بجانب السفارة الفرنسية
صندوق بريد: ١١٤٠٨ صنعاء الجمهورية اليمنية
تلفون: ٢٠٠/١/٢/٣/٤ ٥٧٠ ٥٧٠ (٩٦٧ ١+)
فاكس: ١٩٤ ٥٧٠ (٩٦٧ ١+)
البريد الالكتروني: delegation-yemen@ec.europa.eu
الموقع الالكتروني: www.ec.europa.eu/delegations/yemen

توصيات مجلس الاتحاد الأوربي حول اليمن

بروكسل – ٢٥ يناير ٢٠١٠

"يؤكد الاتحاد الأوربي مجدداً التزامه بيمن موحد ومستقر وديمقراطي ومزدهر ويذكر بدعمه للحكومة اليمنية في مواجهة التحديات التي تواجه اليمن. ومتابعة لتنفيذ توصياته الصادرة في أكتوبر، يلتزم الاتحاد الأوربي بالانضمام إلى الشركاء الدوليين - بمن فيهم جيران اليمن – في مساعدة الحكومة اليمنية من خلال منهج شامل يشمل الأمن ومكافحة الإرهاب والحوار السياسي وتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية. والهدف من ذلك هو ضمان انسجام وفعالية جميع الجهود المحلية والدولية.

وإدراكاً لملكية اليمن ومسؤوليتها عن جهودها الخاصة بالإصلاحات، يدعو الاتحاد الأوربي الحكومة اليمنية لمواصلة برنامجها الخاص بالإصلاحات السياسية والاقتصادية. ويرحب الاتحاد الأوربي بدعوة الرئيس علي عبد الله صالح لإطلاق حوار وطني شامل ويشجع على بدئه ويدعو جميع القوى السياسة الوطنية لبذل قصارى جهدهم للتخفيف من التوتر وتعزيز العملية الديمقراطية في اليمن.

ويرحب الاتحاد الأوربي باجتماع لندن حول اليمن ويتطلع للتواصل بشكل كامل مع اليمن والشركاء الإقليميين والدوليين لليمن لمتابعة نتائجه."

بيان الممثلة العليا للشؤون الخارجية للإتحاد الأوروبي حول وقف إطلاق النار في شمال اليمن

■ نص البيان الصادر عن الإتحاد الأوروبي

"يرحب الاتحاد الأوربي بوقف إطلاق النار بين الحكومة اليمنية والحوثيين في شمال اليمن ويتطلع لتعزيز وقف إطلاق النار بصورة دائمة وبالشكل الذي يؤدي إلى إنهاء الحرب ويخفف من الوضع الإنساني للسكان ويسمح للحكومة اليمنية بالتعامل مع التحديات المختلفة التي تواجه البلاد.

ويُذكر الاتحاد الأوربي بالتزامه بيمن موحد ومستقر وديمقراطي ومزدهر. وتبعاً لاجتماع لندن حول اليمن، يبقى الاتحاد الأوربي مستعداً لمواصلة دعمه لليمن في مواجهة التحديات الأمنية والجهود الأخرى الخاصة ببناء الدولة من خلال منهج شامل وبالتنسيق الوثيق مع جيران اليمن والشركاء الدوليين الآخرين. ويدعم الاتحاد الأوربي الجهود الرامية لإقامة حوار وطني حقيقي وشامل والذي يشمل جميع المعنيين ومواصلة الجهود في هذا الاتجاه والالتزام بإنجاح هذه العملية".

بيان الممثلة العليا للشؤون الخارجية للإتحاد الأوروبي عن اليمن

ألقت البارونة كاثرين اشتن الممثلة العليا لشؤون الخارجية خطاب هام حول اليمن أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج في ١٩ يناير ٢٠١٠. حيث أكدت السيدة اشتن بأن الإرهاب مجرد واحد من بين جملة من التحديات المتشابكة التي تواجه اليمن. وقد أكدت على أن الاتحاد الأوروبي يضع اليمن كأحد أولوياتها في إستراتيجيته الخاصة بمكافحة الإرهاب ومنهجه الخاص في دعم جهود بناء وتطوير الدولة والتنمية. كما أكدت البارونة اشتن على أن الربط بين التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية في غاية الأهمية، مضيفة انه ولهذه الأسباب نحتاج لمنهج شامل". وخلال الخطاب الهام أكدت السيدة اشتن على أنه من الضرورة بمكان أن تسعى الحكومة اليمنية لتعزيز قدراتها للوفاء باحتياجات مواطنيها في مختلف مناطق البلاد. كما نوهت إلى أن الاتحاد الأوروبي سيقترح رفع مساعداته التنموية المقدمة لليمن بمقدار الثلث للأعوام ٢٠١١ – ٢٠١٣.

الإتحاد الأوروبي يدعم شبكة الضمان الاجتماعي بـ١٨,٣ مليون يورو

١٦ مارس ٢٠١٠ - قدم الاتحاد الأوروبي ١٨,٣ مليون يورو لدعم شبكة الضمان الاجتماعي في اليمن لمواجهة الفقر في اشد الأماكن فقراً في اليمن والإسهام في خلق فرص عمل مؤقتة للآلاف من الأسر من خلال تنفيذ ١٠٠ مشروع خاص بالتنمية المجتمعية. ويعد هذا الدعم جزء من ضمن الدعم المقدم لليمن من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي والذي بلغ ٦٠ مليون يورو في ٢٠٠٩ .

ويشتمل البرنامج على مكونين: مشاريع تنمية مجتمعية من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية ودفع مبالغ مالية للفقراء من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية. حيث سيتم تنفيذ ١٠٠ مشروع من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية لخلق وظائف مؤقتة لما لا يقل عن ١٢,٠٠٠ أسرة في المجتمعات الأكثر تضرراً من أزمة الغذاء والجفاف والسيول. وستغطي مشاريع البنية التحتية الأولية الأعمال الخاصة بحماية التربة وصيانة وتعبيد الطرق الفرعية والعديد من المشاريع التي تنطوي على تشغيل أكبر عدد من العمال. ويعتبر الاتحاد الأوروبي المانح الرئيسي لصندوق الرعاية الاجتماعية.حيث سيعمل الدعم الحالي المقدم من الاتحاد الأوروبي للصندوق على دفع مبالغ مالية مباشرة ل٤١,٠٠٠ أسرة فقيرة في الأماكن المتضررة من السيول في حضرموت والمهرة، والمناطق المتضررة من النزاعات في صعدة وعمران، والمناطق التي تنتشر فيها ظاهرة تهريب الأطفال في حجة والمحويت والحديدة. ويغطي هذا المشروع ٥٨ منطقة في ٧ محافظات.

وقد وقعت الاتفاقية في ١٦ مارس ٢٠١٠، من قبل نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي وممثل البنك الدولي السيد بينسن اتيج وبحضور السفير ميكيليه سيرفونه دورسو.

الإتحاد الأوروبي واليونيسيف يدعمان عدالة الأحداث

٦ مارس ٢٠١٠ - دشنت وزارة العدل بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوربي لدى الجمهورية اليمنية ومكتب منظمة اليونيسيف مشروع تعزيز نظام عدالة الأحداث في الجمهورية اليمنية والذي سيجري تنفيذه على مدى ثلاثة أعوام. ويهدف المشروع الذي تبلغ كلفته ٤,٢ مليون يورو لضمان الحد الأدنى من المعاملة العادلة للأطفال الذين يجدون أنفسهم في نزاع مع القانون. وقد مول الاتحاد الأوربي المشروع بمبلغ ٣,٢ مليون يورو بينما أسهمت منظمة اليونيسيف ببقية المبلغ.

وستتولى وزارة العدل عملية التنسيق والتنفيذ للبرنامج الذي يهدف للعمل مع جميع الجهات المعنية بهذه القضية مثل العدل والهيئات المعنية بإنفاذ القانون والشؤون الاجتماعية و منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. كما سيعمل المشروع على توفير بيئة تحمي الأطفال و تأسيس محاكم صديقة للأطفال ورفع فرص إعادة إدماج الأحداث في المجتمعات المحلية وزيادة مشاركة المرأة في أنظمة عدالة الأحداث في المجتمعات المحلية.

الاتحاد الأوروبي يقدم ٢ مليون يورو لمعالجة قضايا الهجرة المختلطة

١٢ يناير ٢٠١٠ - تقوم المنظمة الدولية للهجرة بتنفيذ مشروع ممول كلياً من الإتحاد الأوروبي بقيمة إجمالية قدرها ٢ مليون يورو والذي يهدف لتمكين الهيئات الحكومية اليمنية ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة الهجرة المختلطة. يهدف المشروع بشكل عام إلى تعزيز قدرات الحكومة اليمنية لحماية الأمن القومي والإقليمي ولحماية حقوق الأشخاص المنخرطين في الهجرة بما في ذلك ضحايا الاتجار بالبشر وسوف يدعم المشروع بشكل خاص جهود الحكومة اليمنية لمعالجة القضية الأمنية والإنسانية المتصلة بهذه الملف.

تم إعداد المشروع للإسهام في معالجة القضية الأمنية والإنسانية المتفاقمة المتمثلة بالتدفق الهائل للمهاجرين وطالبي اللجوء الذين يصلون إلى السواحل اليمنية عبر خليج عدن والبحر الأحمر والكثير منهم قد يكونون ضحايا محتملين للاتجار بالبشر.

يعتبر الاتحاد الأوروبي المانح الأكبر في مجال المساعدات المتصلة بقضايا اللاجئين والمهاجرين في اليمن حيث يساهم بمبلغ ١١ مليون يورو لدعم مشاريع يجري تنفيذها من قبل المفوضية العليا لشؤون الاجئيين والمنظمة الدولية للهجرة والمجلس الدانمركي اللاجئين.

دشن المشروع في ١٢ يناير ٢٠١٠ بحضور معالي نائب وزير الخارجية اليمني الأستاذ علي مثنى حسن وسعادة السفير ميكيليه سيرفونه دورسو.

المفوضية الأوربية تخصص دعم بقيمة ١٧ مليون يورو لقطاع الأمن الغذائي في اليمن

٤ يناير ٢٠١٠ - قدمت المفوضية الأوروبية تمويل بقيمة ١٧ مليون يورو لدعم الأمن الغذائي في اليمن والذي ستستخدم مخصصاته لرفع التنسيق المتصل بالأمن الغذائي بين المؤسسات الوطنية ودعم الجمعيات الزراعية في مجالات استخدام المياه والوصول إلى الأسواق وخلق فرص مدرة للدخل.

وسيجري استخدام ال١٧ مليون يورو المقدمة من المفوضية لدعم عدد كبير من الأنشطة على المستوى المحلي والتي تهدف لمساعدة الجمعيات الزراعية على تحسين الإنتاج وتحسين مهارات تقاسم وإدارة المياه وتحسين الوصول إلى الأسواق الزراعية وتقوية جوانب أخرى تتصل بالمهارات التنظيمية.

كما سيدعم البرنامج إنشاء وتشغيل هيئة وطنية للأمن الغذائي والتي ستتولى وتقود جهود الحكومة اليمنية في هذا المجال من خلال السعي لتغيير الوضع الغذائي المتدهور الذي شهدته السنوات السابقة والمتصل بتوفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه والوضع الغذائي لليمنيين.

دشـنت بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الجمهورية اليمنية في يونيـو موقعها الجديـد على الانترنـت والمتوفر باللغتين العربية والانجليزية. يرجى زيارتنا على الرابطة التالية:
www.ec.europa.eu/delegations/yemen

دعم الاتحاد الأوربي لمنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية

دشـنت بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الجمهوريـة اليمنية البرنامج الخاص بدعم مؤسسـات المجتمع المدني والسـلطات المحلية العاملة في مجال التنمية في الجمهوريـة اليمنية للفترة مـن ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠ خلال شـهر فبراير ٢٠١٠. حيـث تم تحديد أربع مجالات رئيسـية لتقديم الدعم بناء على نتائج التشـاور الـذي أجري مـع منظمـات المجتمع المدني خلال شـهر نوفمبـر ٢٠٠٩ وهي الشباب والأقليات وإدماج الفئات الأضعف في المجتمع وتعزيز قدرات السلطات المحلية.

وبالتعـاون مع مشـروع الإدارة المحليـة وبرنامج الحكـم الديمقراطي والأمن الممول من الحكومة الفرنسـية، نظـم الاتحاد الأوروبي سلسـلة من اللقاءات الهادفـة للتعريـف بهـذا البرنامج في سـبع محافظات وذلـك لضمان حصول هـذه المنظمـات على فـرص متكافئـة للحصول علـى التمويل الـذي يتيحه هـذا البرنامج. كما هدفت هـذه الحلقات التعريفية لمسـاعدة المنظمات غير الحكومية والسـلطات المحلية لفهم الإجراءات المتصلـة بكيفية التقدم لطلب الحصول على التمويل من هذا البرنامج.

وقد عكسـت مستوى المشـاركة الكبيرة في هذه اللقاءات الاهتمام العالي من قبل المنظمات والسـلطات المحليـة للتعرف على الفـرص المتاحة ضمن هذا البرنامج. وقد كانت نسبة تمثيل المنظمات الغير الحكومية في هذا الاجتماعات ٥٢٪ و٤٨,٥٪ بالنسـبة للسلطات المحلية من إجمالي الحضور. ولهذا يتوقع أن تكون نسبة الطلبات المقدمة لهذا العام ونوعيتها أعلى بكثير عن ما كان عليه الحال العام السابق.

وسـوف تمنح المفوضيـة الأوروبية دعم لعـدد من المنظمات غيـر الحكومية المحليـة والدولية العاملـة في اليمن لتنفيذ العديد من المشـاريع لبناء قدرات السـلطات المحلية ومسـاعدة الأقليات بما في ذلك المتضررين من الصراعات وعلى الأخص الفئات الضعيفة والمعاقين والشباب.

يحق للمنظمات المحلية والدولية على حد سـواء التقـدم لطلب الحصول على تمويل لمشـاريعها عبـر هذا البرنامج. ويقـدر التمويل التقديـري المتاح لهذا البرنامـج ٢ مليون يـورو لمنظمـات المجتمع المدنـي و قرابـة المليون يورو للسلطات المحلية

ومن أهم المتطلبات الخاصة بهذه المشـاريع هو تبني منهج و تصميم مبتكر مع ارتباطها الوثيق بالإطار المحلي واسـتهدافها للفئات ذات الأولوية. ويتوجب تنفيذ هذه المشـاريع من قبل السـلطات المحلية أو منظمات المجتمع المدني بحيث يجري تنفيذها خارج أطر المؤسسـات الحكومية. وسـتتم عملية التقييم مـن قبل البعثـة فقط لضمان اسـتقلالية عملية اتخاذ القـرار وخلوها من أي تأثير خارجي.

وقد اسـتحدث برنامج دعم منظمات المجتمع المدني والسـلطات المحلية في العـام ٢٠٠٧، حيث وقعت البعثة في السـنة الأولى خمسـة عقود لتنفيذ عدد مـن البرامج في مجال الصحة والتعليم وإدماج الفئـات الضعيفة في المجتمع. وقـد نفـذت هذه المشـاريع من قبـل منظمات غيـر حكومية أوروبيـة بقيمة اجمالية بلغت واحد مليون يورو. وفي العام ٢٠٠٨، تم منح عقدين لمنظمتين أوروبيتيـن وعقديـن آخريـن لمنظمتين يمنيتيـن، بالإضافـة لتوقيع عقد مع المجلـس المحلي لمنطقة مغرب عنس في محافظة ذمار لتنفيذ مشـروع في مجال الرعاية الصحية.

وتقـوم المفوضيـة الأوروبية في الوقت الحالي بتقييـم برنامج دعم منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية عالمياً. وبناء على نتائج هذا التقييم، سيتم تعديل البرنامج ويمكن تخصيص مبالغ جديدة لليمن خلال العام ٢٠١١.

لمحة عن التعاون التنموي بين اليمن والاتحاد الأوروبي

شهدت علاقات التعاون التنموي بين المفوضية الأوروبية واليمن نمواً مطرداً خلال السنوات القليلة الماضية لتأكد التزام الاتحاد الأوروبي لتأسيس شراكة راسخة مع الجمهورية اليمنية، حيث ترسم الإستراتيجية القطرية ٢٠٠٧ – ٢٠١٣ أسس هذه الشراكة وتحدد أولويات التعاون المشتركة بين المفوضية الأوروبية واليمن. ويجري تصميم وتنفيذ هذه البرامج من خلال التشاور الوثيق مع الحكومة اليمنية وذلك لضمان الملكية الوطنية لهذه البرامج ونتائجها. وبهدف تكميل شراكة المفوضية مع الحكومة اليمنية، تقدم المفوضية الأوروبية جزء هام من مساعداتها التنموية عبر المنظمات الحكومية المحلية والدولية العاملة في الجمهورية اليمن. تسلط المادة التالية الضوء وبشكل مختصر على مجالات التعاون بين المفوضية الأوربية واليمن. ولمعرفة المزيد حول برامج التعاون بين المفوضية الأوربية والحكومة اليمنية يرجى زيارة الموقع الالكتروني الخاص بالبعثة على الرابطة التالية:
www.ec.europa.eu/delegations/yemen

الحكم الرشيد ودعم جهود بناء وتطوير الدولة

يعد تعزيز الحكم الرشيد ودعم جهود بناء وتطوير الدولة من أهم أولويات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجمهورية اليمنية. حيث يشمل دعم المفوضية الأوروبية لهذا القطاع العديد من المجالات المتصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون وتمكين المجتمع المدني وتعزيز ألامركزية والإدارة الحكومية السليمة والمساءلة. والهدف العام لكل هذه البرامج هو بناء وتعزيز القدرات والهياكل المختلفة للمؤسسات اليمنية. كما يسعى هذا الدعم لضمان امتلاك المؤسسات اليمنية للقدرات الضرورية لتقديم الخدمات للمواطنين وقدرتها على إدارة موارد البلاد. كما تهدف المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي لهذا القطاع دعم برنامج الإصلاح الخاص بالحكومة اليمنية. ومن بين النتائج الأخرى المتوخاه من هذا الدعم هو تمكين المواطنين لمسائلة مؤسسات الدولة.

ومن ضمن البرامج التي يجري دعمها ضمن هذه القطاع : تحديث الإدارة الحكومية، الأحوال المدنية، عدالة الأحداث، تدريب الشرطة، دعم البرلمان، دعم إدارة الانتخابات، تعزيز وحماية حقوق الإنسان، تطوير المجتمع المدني، وتعزيز المساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى عدد من المسائل ذات الاهتمام الإقليمي مثل الهجرة ومكافحة القرصنة.

وبالإضافة إلى البرامج الثنائية الخاصة بالحكم الرشيد، يعمل الاتحاد الأوربي مباشرة مع منظمات المجتمع المدني من خلال البرامج القطاعية. وتعتبر المفوضية الأوروبية في الوقت الحالي المانح الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني في الجمهورية اليمنية. حيث يتم تنفيذ هذه المشاريع بشكل منفصل عن المؤسسات الرسمية من قبل منظمات حكومية محلية ودولية والتي تحصل على التمويل بشكل مباشر من الاتحاد الأوروبي لتنفيذ مبادراتها. كما يستهدف برنامج أخر دعم السلطات المحلية اليمنية بشكل مباشر وذلك لدعم المبادرات المحلية على المستوى ألامركزية . ويهدف الدعم المقدم لهذه المنظمات لتمكينها من تنفيذ مختلف المشاريع في مجالات حقوق الإنسان رفع الوعي وتعزيز القدرات لحماية الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع وكذلك دعم وتعزيز ألامركزية.

الأمن الغذائي

يعمل الاتحاد الأوروبي بشكل وثيق مع الحكومة اليمنية لعدد من السنوات لمواجهة انعدام الأمن الغذائي ومساعدة البلاد على التخفيف من اثر ارتفاع الأسعار من الخلال العديد من التدخلات. وفي العام ٢٠٠٩، خصصت المفوضية الأوروبية قرابة ال٥٠ مليون يورو لبرامج مختلفة تهدف لمواجهة انعدام الأمن الغذائي في اليمن. كما يقدم دعم مهم للحكومة اليمنية لوضع إستراتيجية وطنية للأمن الغذائي والتي ستوفر منهج شامل للتعامل مع جميع الإبعاد الخاصة بالأمن الغذائي: : توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه وطرق الاستفادة منه وتطوير القدرات المؤسسية. كما يجري إنشاء نظام معلومات خاص بالأمن الغذائي والذي يعد وسيلة هامة لتحسين الأمن الغذائي في اليمن بدعم من المفوضية الأوروبية. كما تهدف المنح المقدمة لهذا القطاع مساعدة المجتمعات الزراعية لتحسين مستوى الإنتاج والوصول إلى الأسواق وتحسين المهارات الخاصة بإدارة الموارد المائية. ومن خلال برنامج المساعدات الغذائية التابع للمفوضية، وكرد على الارتفاع الكبير لأسعار الغذاء على مستوى العالم، تقوم المفوضية بدعم شبكة الضمان الاجتماعي من خلال الحوالات النقدية للفئات الأشد فقراً من خلال تعزيز البناء المؤسسي لصندوق الضمان الاجتماعي. كما يذهب جزء من هذه المساعدات لصندوق التنمية الاجتماعية من خلال المكون الخاص بالغذاء والذي يمول المئات من مشاريع البنية التحتية الأساسية في المناطق الريفية الفقيرة. كما تقوم المفوضة الأوروبية بالإعداد لمشروع لدعم وزارة الصحة والسكان لمواجهة النسب العالية من سوء التغذية خصوصاً بين الأطفال.

دعم قطاع الصحة العامة

يولي الإتحاد الأوروبي قطاع الصحة العامة أهمية خاصة حيث يمثل هذا القطاع واحد من أهم مجالات التعاون الهامة مع الجمهورية اليمنية. والهدف الرئيسي من هذا الدعم هو تمكين قطاع الصحة العامة من تقديم خدمات صحية مناسبة للمواطنين. ومن بين أهم تدخلات المفوضية الأوروبية في هذا المجال هو دعم برنامج الصحة الإنجابية وذلك لرفع معدل الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية بغرض التقليل من معدلات وفيات الأمهات ووفيات الأطفال تحت سن الخامسة. ويقدم هذا الدعم استجابة لحقيقة انه وبالرغم من حدوث بعض التحسن في بعض المؤشرات بين العام ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ لا تزال معدلا الخصوبة في اليمن من بين الأعلى في العالم وبمتوسط ٦,٢ طفلاً لكل امرأة . وتشكل معدلات الخصوبة المرتفعة المقرونة بمعدل نمو سكاني بنسبة ٣,٢٪ عائق كبير للتنمية وتمثل تحدياً للموارد الطبيعية المحدودة. ولمواجهة هذا التحدي يعمل الاتحاد الأوروبي بشكل وثيق مع الحكومة اليمنية من الخلال العديد من المشاريع على المستوى الوطني والمحلي. كما تدعم المفوضية الأوروبية برامج أخرى ضمن هذا القطاع من بينها برنامج لدعم لامركزية القطاع الصحي في الجمهورية اليمنية. ووفقاً للإستراتيجية القطرية للفترة من ٢٠١١ – ٢٠١٣، اتفق الاتحاد الأوروبي ووزارة الصحة اليمنية على العمل وبشكل تدريجي لتبني منهج يعتمد نظام البرامج في مجال الصحة الإنجابية والتمهيد لاعتماد المنهج القطاعي الشامل في مرحلة لاحقة.

التنمية الاقتصادية

تبرز مسألة التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والجمهورية اليمنية كأحد القضايا الهامة في إطار العلاقات الثنائية بين الجانبين حيث يعتزم الاتحاد الأوروبي رفع مساعداته المقدمة لهذا القطاع الهام. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات هامة لتنمية قطاع الأسماك وجهود اليمن الرامية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. والهدف الرئيسي من تعاون الاتحاد الأوروبي مع اليمن في هذا المجال هو تطوير بيئة اقتصادية منافسة ومستدامة من خلال تسهيل الحصول على التقنيات والمعارف الأوروبية. كما يهدف هذا التعاون لخلق مناخ مناسب لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في اليمن وتسهيل تبادل المعلومات حول المنشئات الصغيرة والسياسيات الخاصة بها. كما يولي الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة لتنمية القطاع الخاص إدراكاً لدورة الهام في رفد الاقتصاد الوطني، ولهذا فإن برامج التعاون المستقبلية في هذا المجال ستسعى لتشجيع التجارة واندماج اليمن في المنظومة الإقليمية وتنمية القطاع الخاص. كما سيتم الإعداد لبرنامج تصل قيمته ١٠ مليون يورو خلال العام ٢٠١٠ والذي سيجري تفعيلة خلال العام ٢٠١١. كما يجري وضع برنامج بقيمة ١٠,٨ مليون لدعم قطاع الثروة السمكية وسيجري تفعيله في منتصف ٢٠١١. وسيهدف البرنامج الخاص بقطاع الأسماك لمعالجة المسائل المتصلة بالإدارة المستدامة لقطاع الثروة السمكية وتعزيز تنمية وتطوير المجتمعات الساحلية وتقديم الدعم لتطوير القطاع الخاص وصادرات الأسماك.

الاتحاد الأوروبي
يبقى ملتزما بحماية وتعزيز حقوق الإنسان

تعد مسألة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من أهم مجالات التعاون بين الاتحاد الأوروبي واليمن وأحد الهموم المشتركة لهما. حيث بداء التعاون الفعلي في هذا المجال في ٢٠٠٤ خلال مؤتمر صنعاء حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية والذي أفضى إلى تنفيذ العديد من برامج التعاون المشتركة جنب إلى جنب مع الحوار السياسي الرسمي بين الاتحاد الأوروبي واليمن والذي بدأ في نفس العام . ويجري مناقشة الهواجس المتصلة بحقوق الإنسان وتبادل الآراء حيالها أثناء الحوارات السياسية بين السلطات اليمنية والمسئولين الأوربيين وبشكل منتظم.

وفي هذا الجانب وعلى سبيل المثال، يقوم الاتحاد الأوروبي في العديد من المناسبات بمناقشة أهمية تبني وتنفيذ قانون ينظم الحد الأدنى لزواج مع المسئولين اليمنيين وذلك لضمان طفولة أمنة للأطفال. وقد تدخل الممثلين الأوروبيين لمعالجة بعض القضايا المتصلة بإعدام القاصرين والمعاقين والتي تحرمها القوانين اليمنية والدولية.

وفي العام ٢٠٠٥، بدأت المفوضية الأوربية تعاون فعال لدعم السلطات اليمنية والجهات المحلية الأخرى ذات الصلة لتحسين وضع حقوق الإنسان في البلاد. حيث تم تدشين برنامج "شراكة يمن" كأول مشروع ضمن هذا المجال والذي سعى إلى تعزيز الشراكة بين وزارة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لتحسين مراقبة وضع حقوق الإنسان في اليمن. وقد ركز البرنامج على بناء القدرات الخاصة بالوزارة وتقديم ١٠ منح لمنظمات محلية لتنفيذ مشاريع متصلة بحقوق المرأة والطفل في عدد من المحافظات.

وقد لحق نجاح مشروع "شراكة يمن" تدشين الآلية الأوربية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR) في اليمن. حيث تقوم المفوضية الأوروبية بتنفيذ خطة دعم تستهدف مختلف مناطق اليمن من خلال مخصصات محددة لليمن. وقد جرى تدشين هذه الآلية للمرة الأولى في ديسمبر ٢٠٠٨ وقد تميزت بالاستقلالية (بدون أي تدخل حكومي) وتبني المبادرات المقترحة من المنظمات مباشرة (تقدم المنظمات فكرة المشاريع وأنشطتها). وقد تم التوقيع على ٦ عقود بقيمة ٩٠٠,٠٠٠ يورو خلال العام ٢٠٠٩ مع منظمات غير حكومية محلية لتنفيذ مشاريع في عدد من المجالات مثل الحد من الزواج المبكر ومحاربة تهريب الأطفال وتعزيز حقوق الإنسان ومراقبة أداء البرلمان.

وفي يناير ٢٠١٠، تم تدشين دعوة جديدة لتقديم مقترحات لتنفيذ مشاريع ضمن هذا البرنامج. ويتوقع أن توقع البعثة على ١٠ عقود تقريباً بقيم إجمالية تقدر بـ ١,٢ مليون يورو مع المنظمات الشريكة بعد استكمال تقييم العروض وذلك لتنفيذ مشاريع في المجالات المتصلة بمناهضة التعذيب، التسامح (الديني)، حرية الصحافة، وتعزيز الحقوق المدنية. وبنهاية العام ٢٠١٠ أو بداية العام ٢٠١١، يتوقع تدشين دعوة جديدة لتقديم مقترحات بقيمة ١ مليون يورو. ويمكن الحصول على معلومات إضافية متصلة بالمشاريع التي تم التوقيع عليها والدعوات أخرى المتاحة في موقع البعثة على الانترنت: www.ec.europa.eu/delegations/yemen/

وقد نشرت المفوضية الأوروبية في شهر مايو ٢٠١٠ تقريريها السنوي حول حقوق الإنسان والذي يبرز جهود الاتحاد الأوروبي في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إرجاء العالم. ويمكن الحصول على معلومات إضافية حول أنشطة وسياسات المفوضية الأوروبية في هذا المجال بما في ذلك التقرير الأنف الذكر من خلال الرابطة التالية: http://ec.europa.eu/external_relations/human_rights/index_en.htm

ما الذي تغير في اليمن؟

في ١ ديسمبر ٢٠٠٩ ، تحولت بعثة المفوضية الأوروبية في اليمن إلى بعثة الاتحاد الأوروبي. وسوف تتولى البعثة مسؤولية التمثيل الخارجي للاتحاد الأوروبي في مسائل السياسة الخارجية والأمنية، تحت سلطة الممثل الأعلى/نائبة الرئيس.

أخبار من الاتحاد الأوروبي

معاهدة لشبونة تدخل حيز التنفيذ

في ١ كانون الأول ٢٠٠٩ ، دخلت معاهدة لشبونة حيز التنفيذ، وقد أدخلت عدداً من التجديدات على طريقة عمل الاتحاد الأوروبي بهدف زيادة فاعلية وملائمة عملية صنع القرار فيه وتمثيله الخارجي.

النقاط الأساسية في المعاهدة على صعيد العلاقات الدولية والسياسة الخارجية،

استحدثت معاهدة لشبونة وظيفة "مزدوجة" جديدة تجمع ما بين منصب الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ومنصب نائبة رئيس المفوضية الأوروبية. وقد عيّنت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في نوفمبر الماضي البارونة كاترين آشتون من المملكة المتحدة في هذا المنصب.

وسوف يساعد الممثلة العليا/نائبة الرئيس في دورها هيئة جديدة هي هيئة الشؤون الخارجية الأوروبية التي يجري العمل على إنشائه في الوقت الراهن، والتي ستضم بعثات الاتحاد الأوروبي. وسوف تترأس السيدة آشتون مجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، وتضمن تلاؤم العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، وتتولى مسؤولية تنسيق أوجه السياسة الخارجية والأمنية غير المشتركة للعمل الخارجي للاتحاد، وتمثل الاتحاد في المسائل المرتبطة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة على المستوى الوزاري، وتقود الحوار السياسي مع الأطراف الخارجية وتعبر عن موقف الاتحاد الأوروبي في المحافل الدولية.

وفي الإطار العملي، خلف الاتحاد الأوروبي)الذي بات له اليوم شخصية قانونية(منذ تاريخ الأول من ديسمبر ٢٠٠٩ المجموعة الأوروبية في جميع الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها مع المجموعة.

إلى ذلك، نصت المعاهدة على استحداث منصب رئيس للمجلس الأوروبي الذي يعينه رؤساء ورؤساء حكومات دول الاتحاد الأوروبي لمدة عامين ونصف قابلة للتجديد. وقد تمّ تعيين البلجيكي هرمان فان رومبي في هذا المنصب الذي يجعله مسؤولاً عن ترؤس المجلس الأوروبي والتمثيل الخارجي للاتحاد على مستوى رؤساء الدول في المسائل لمتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

وفي مجال التجارة، أُعطي البرلمان الأوروبي صلاحيات إشرافية أكثر، وجرى إدخال الاستثمار الأجنبي المباشر والأوجه المرتبطة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية ضمن السياسة التجارية الموحدة للاتحاد الأوروبي.

كما أدخلت معاهدة لشبونه عدداً من التغييرات البعيدة المدى في العمل الداخلي للاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى تحسين عملية صنع القرار وزيادة المحاسبة الديمقراطية. وتتضمن هذه التغييرات "مبادرة المواطن الأوروبي" وهي الحق في طلب القيام باقتراحات محددة على مستوى الاتحاد الأوروبي، وتمديد الإجراء التشريعي الاعتيادي) القرار المشترك(لاعتماد التشريعات – إعطاء سلطة إشرافية أكبر للبرلمان الأوروبي – فضلاً عن إدخال آليات خاصة للسماح للبرلمانات الوطنية في الدول الأعضاء الـ ٢٧بطلب مراجعة اقتراحات المفوضية الأوروبية وإعادة النظر فيها.

كما تحيل المعاهدة ٤٤ مجال خاص بوضع السياسات إلى نظام التصويت بالأغلبية المؤهلة، وتضع قواعد جديدة لهذا النوع من التصويت ليبدأ تنفيذه اعتباراً من سنة) ٢٠١٤ الأغلبية المضاعفة لـ ٪ ٥٥ من الدول الأعضاء التي تمثل ٪ ٦٥ من عدد سكان الاتحاد(وتدخل ميثاق الحقوق الأساسية في قانون الاتحاد الأوروبي، باستثناء المسائل الخاصة التي تتفاوض بشأنها المملكة المتحدة وجمهورية التشيك وبولندا.